بيان بمناسبة حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء

لنتحد جميعاً من أجل المستقبل الذي تستحقه النساء في اليمن

ميثاق العدالة من أجل اليمن

25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024

تزامناً مع انطلاق حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء، يُعبِر تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن عن فخره بشجاعة وكفاح النساء اليمنيات. إن عشر سنوات من الصمود في ظل ظروف قاسية هو أمر يلهمنا القوة ويدعونا إلى التماسك، ويدفعنا إلى العمل بشدة من أجل مواجهة أشكال العنف الموجه ضد النساء. يجب أن يدرك أطراف الصراع، وكل من يمارس العنف ضد النساء أن هذا السلوك سيكون له عقاب، وأن نضال اليمنيات لنيل حقوقهن لن يخيب.

على الرغم من قساوة الظروف، والتحديات التي تعترض الوصول إلى الحقوق المكفولة، لكن احتفائنا هو التزام ثابت لدعم حقوق النساء ومناسبة متجددة لمناهضة كل أشكال العنف بحقهن، والالتزام بالمسار المنادي بالمساواة وتكافؤ الفرص لكافة اليمنيات.

إن العنف الذي مورس على النساء خلال العشر سنوات الماضية، أمر يصعب وصفه أو تحمله. وهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. لقد تسبب النزاع المسلح في تفاقم حالات العنف ضد النساء في مختلف الجوانب. وفقاً لمشروع مراقبة الأثر المدني في اليمن التابع للأمم المتحدة، فإنه من بين 17192 ضحية وثقهم المشروع خلال الفترة من ا يناير 2018 وحتى 3 مارس 2024 سقطت 1757 امرأة قتيلة أو مصابة. بينما رصدت منظمة سام للحقوق والحريات خلال الفترة من بداية الصراع إلى نهاية 2022 أكثر من 5000 حالة انتهاك ضد النساء، شملت القتل والإصابة الجسدية والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ارتكبتها أطراف الصراع في اليمن. وأضافت أنه خلال الفترة 2014-2022 رصدت مقتل 168 وإصابة 219 امرأة بسبب الألغام وحدها.

تشير التقارير إلى أن النساء في اليمن يواجهن مستويات غير مسبوقة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تحدث فريق خبراء مجلس الامن بشأن اليمن في تقاريره أن اليمن لا يزال أسوأ مكان للنساء في العالم. وبحسب دراسة لمنظمة كير العالمية في 2023 وصل نسبة النساء اللاتي تعرضت للتعنيف في اليمن منذ بداية الحرب إلى ما يقارب 63%، بما في ذلك العنف المنزلي. بينما هنالك أكثر من 60 ألف امرأة يمنية عرضة لخطر العنف الجنسي والنفسي. وأضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 7.1 مليون من النساء تحتاج وصولاً عاجلاً الى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أدى النزاع إلى تدهور الوضع الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة بشكل كبير، وتعاني الأسر من نقص الموارد الأساسية، مما يزيد من الضغوط على النساء ويعزز من حالات العنف. وفقاً للأمم المتحدة، اليوم في اليمن، هناك ما يُقدر ب 18 مليون من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، أكثر من نصفهم من الفتيات والنساء.

تتداخل أزمة العنف ضد المرأة مع جوائح أخرى، كتأثير الحرب، وتغيُر المناخ. حيث تدفع نساء اليمن ثمناً مضاعفاً لهما، إما ليصبحن نازحات، أو متكفلات برعاية عائلاتهن. بحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان فإن نحو 80% من النازحين في اليمن البالغ عددهم 4.5 ملايين شخص من النساء والأطفال، وتتولى النساء إعالة ربع عدد العائلات النازحة.

في ظل النزاع وهشاشة مؤسسات الدولة تزايدت الهجمات على أساس النوع الاجتماعي ضد النساء، وصارت أكثر قسوة على المنصات الاجتماعية. ويشارك فيها رجال دين ومؤثرين. إما على شكل تحريض وتعنيف وترهيب، أو هجمات رقمية. وييسر ذلك تقاعس السلطات عن اتخاذ التدابير الكافية لحماية حق النساء في الخصوصية في الفضاءات الرقمية أو لإنصاف الناجيات وفقاً لمنظمة العفو الدولية.

تتطلع النساء اليمنيات إلى ممارسة حقوقهن المكفولة. غير أن النظام الأبوي التقليدي يحول دون ذلك. أدى الوضع السياسي غير المستقر إلى نشوء العديد من الجماعات المسلحة، كلها تتفق على مزيد من العنف ضد النساء، سيما العاملات في المجتمع المدني، حيث لا تزال

أربع نساء على الأقل محتجزات من قبل سلطة أنصار الله (الحوثيون) في صنعاء. وتفرض جميع السلطات نظام المحرم على النساء. وفي المجال السياسي هنالك اقصاء ممنهج مارسته كافة السلطات بمشاركة الأحزاب والكيانات السياسية، لقد تم استثناء النساء من الحقائب الوزارية في تشكيل الحكومة المعترف بها، ومثله فعل الحوثيون في صنعاء. وتنخفض قيادة ومشاركة المرأة في القطاع العام والعمل الرسمي وغير الرسمي مدفوع الأجر، إذ أن مشاركتها لا تزيد عن 6.2% وفقاً لإحصاءات رسمية في العام 2022. هذا الوضع يكرس المزيد من العنف والتهميش على النساء.

إن حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء هي فرصة لتسليط الضوء على معاناتهن في اليمن، ودعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فعالة لحماية النساء ودعمهن. إن إنهاء العنف ضد النساء ليس مجرد مطلب، بل هو حق إنساني أساسي. فلنتحد جميعاً من أجل المستقبل الذي تستحقه النساء في اليمن. لنعمل سوياً من اجل إعلاء أصوات الفتيات والنساء وتسليط الضوء على الانتهاكات التي يواجهنها، وضرورة المطالبة بتعزيز آليات الحماية لهن.

يدعو تحالف ميثاق العدالة لليمن:

- أطراف الصراع والمؤسسات والأفراد للتوقف عن ممارسة العنف ضد النساء والفتيات.
- تعزيز الاليات الوطنية الخاصة بحماية النساء والفتيات من مختلف الممارسات الاجتماعية التمييزية.
- الاستجابة الشاملة لاحتياجات النساء، والتي تتضمن توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات، وتعزيز برامج التوعية والتثقيف حول حقوق المرأة، ودعم المنظمات التي تعمل على تقديم الخدمة للنساء المعنفات، وتوفير اليات حماية للنساء العاملات في المجتمع المدني.
- اتخاذ تدابير المساءلة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد المرأة اثناء النزاع.

المنظمات الموقعة:

1-التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان

2- منظمة مساءلة

3- مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية

4- مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية

5- مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية

6- مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل

7- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

8- منظمة رصد حقوق الإنسان

9- منظمة رابطة أمهات المختطفين

10منظمة سام للحقوق والحريات

11- المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين صدى

12منظمة الواحة الخضراء

13-مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل

14- (تحالف ندى) التحالف النسائي الديمقراطي الإقليمي

15- اللجنة الوطنية للمرأة مكتب تعز